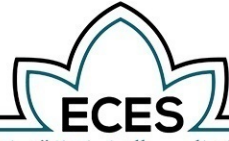


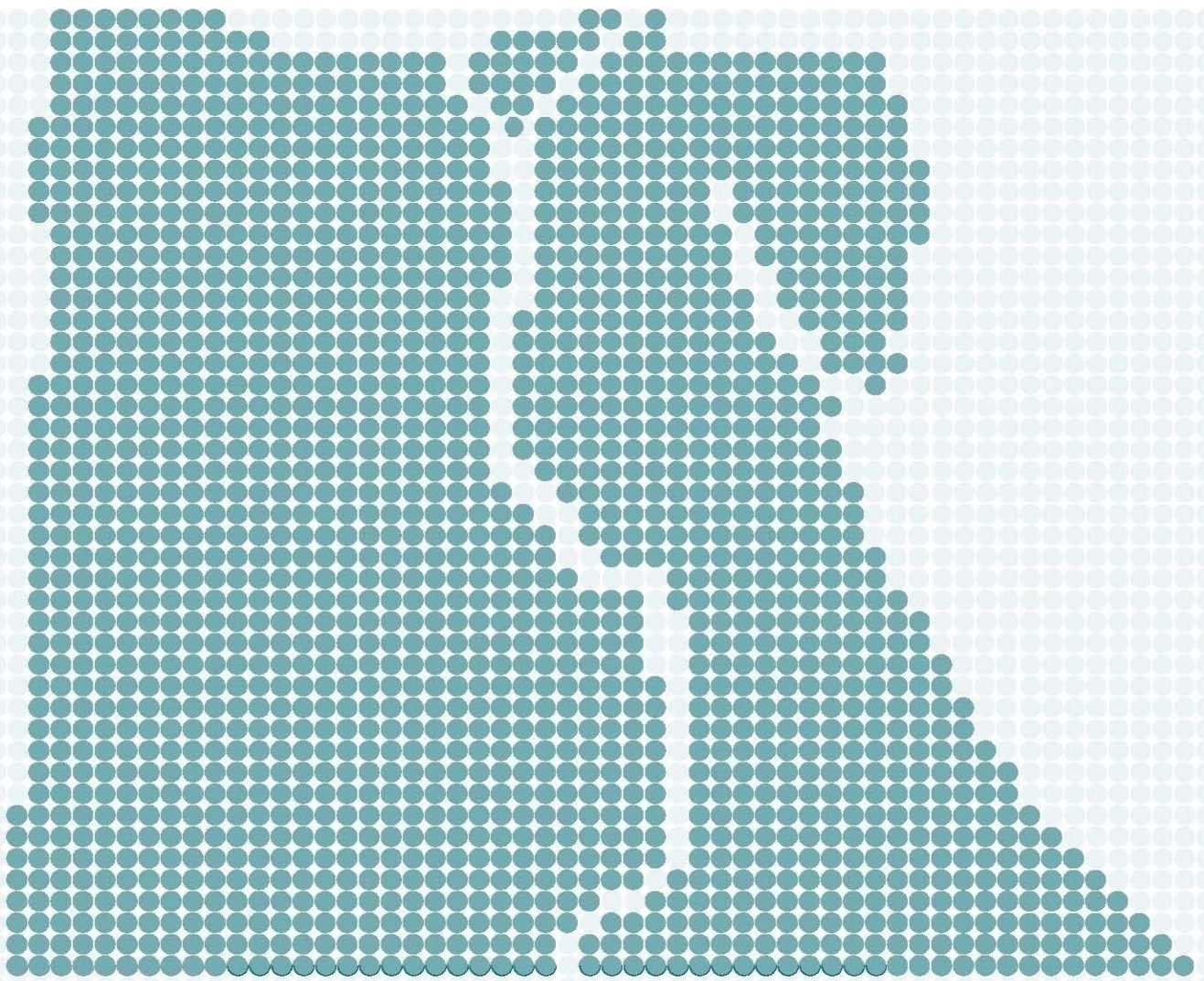
بارومتر الأعمال

٢٠١٩

العدد ٥١



المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على تناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الأمريكية في مصر
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، رئيس مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبيع، شريك مؤسس، شركة BPE
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحرفين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث

ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة البحوث

ضياء نور الدين - خبير اقتصادي أول (مستشار)

سحر عبود - اقتصادي رئيسي (مستشار)*

راما سعيد - اقتصادي أول (مستشار)

رشا سيف - اقتصادي أول*

نادين عبد الرؤوف - اقتصادي*

يارا هلال - اقتصادي*

داليا مختار - اقتصادي (مستشار)

محمد حسني - اقتصادي

أحمد داوود - باحث اقتصادي

ياسمين الشواربي - باحث اقتصادي

مهند مهدي - باحث اقتصادي

إدارة تكنولوجيا المعلومات

قدري سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات

إبراهيم الإمبابي - مساعد نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي

أماني مدحت - مساعد تنفيذي

رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي ومدير البحوث

محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد

عمر موافى - مساعد

صبحي حسين - مساعد

محمد جمال - مساعد

طارق عبد الباقي - مساعد

وليد إبراهيم - مساعد

عمرو محمد - مساعد

إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي*

أحمد فتحي - مساعد بحوث*

حسام خاطر - مساعد بحوث*

محمد خاطر - مساعد بحوث*

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير

فاطمة علي - محررة/ مترجمة أولى

* أعضاء فريق البحوث ذوو العلاقة المباشرة بالدراسة.



بارومتر الأعمال

العدد 51 - 2019

المحتويات

- 1----- نبذة عن بارومتر الأعمال
- 2----- المنهجية
- 3----- نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- 5----- مؤشر بارومتر الأعمال
- 6----- تقييم الأداء السابق
- 8----- استراتيجيات الأعمال في المستقبل
- 10----- المعوقات التي تواجه شركات الأعمال
- 10----- توقعات السياسات
- 11----- ملحق الجداول

نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. يعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي، ونتائج أعمالها من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك يلقي الضوء على توقعات هذه الشركات لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال عام 1998. يتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم 121 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على القطاعات علي النحو التالي: الصناعات التحويلية (50%)، والخدمات المالية (13%)، والتشييد والبناء (12%)، والنقل (10%)، والسياحة (8%)، والاتصالات (7%)، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في 5 مارس 2017.

ويقدم هذا العدد من بارومتر الأعمال تقييماً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الثالث (يناير – مارس 2019) من العام المالي 2018/2019، كما يلخص توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بوجه عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الرابع (أبريل – يونيو 2019) من ذات العام المالي.

المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، وكذلك اتجاهات الأجور والتوظيف، والاستثمار؛ ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

تعريف المؤشر	قيمة المؤشر
ثبات المؤشر (عدم تغير في أداء وتوقعات الشركات)	50 نقطة
ارتفاع المؤشر (تحسن في أداء وتوقعات الشركات)	أكبر من 50 نقطة
انخفاض المؤشر (تراجع في أداء وتوقعات الشركات)	أقل من 50 نقطة

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر 100 نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفر بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ 50 نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين 0 و100 نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

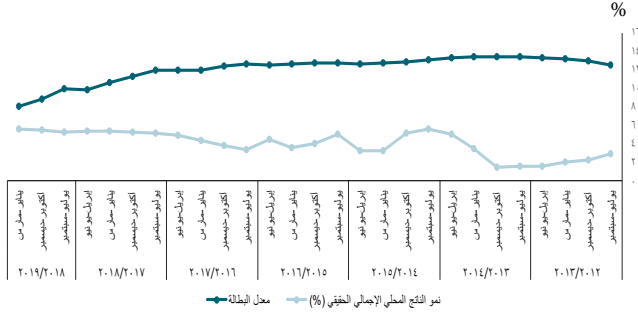
يستعرض هذا القسم التطورات الرئيسية التي شهدتها الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (من يناير إلى مارس ٢٠١٩)، بالإضافة إلى تقييم أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية (حسب أحدث البيانات المتاحة)؛ حيث شهد الربع الأول إطلاق المرحلة الأولى من برنامج الطرح العام الأولي (IPO) للشركات الحكومية؛ وذلك بإدراج ٤,٥ في المائة من شركة الشرقية للدخان في البورصة المصرية في شهر مارس الماضي. وتم تسلم الشريحة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي بعد الانتهاء من المراجعة الرابعة من قبل الصندوق. كما شهد هذا الربع تولي مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي لمدة عام اعتباراً من فبراير ٢٠١٩.

وقام البنك الدولي بمراجعة توقعاته للنمو الاقتصادي في مصر في ٢٠١٩ برفعه بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية إلى ٥,٧%، مقارنة بتقديرات ٢٠١٨، حيث يرى البنك أن النمو مدعوم بتعزيز النشاط في قطاعي السياحة والغاز الطبيعي.

وكشفت مصادر رسمية في مصر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث ٢٠١٩/٢٠١٨ قد سجل ٥,٦% مقابل ٥,٤% في الربع النظير من العام الماضي (الشكل ١-١)، حيث أصبح النمو أكثر تركيزاً على المستوى القطاعي خلال الربع المذكور. وشكلت خمسة قطاعات ٦٤% من النمو مقابل ٥٣% في الربع الثالث ٢٠١٧/٢٠١٨، وهي قطاعات الصناعات الاستخراجية، وتجارة الجملة والتجزئة، والإنشاءات، والأنشطة العقارية، والاتصالات. ويفسر التوزيع القطاعي للنمو عدم تأثر معدل النمو في مصر بالاضطرابات الاقتصادية الدولية؛ حيث تعتمد معظم القطاعات الرائدة في النمو إما على السوق المحلية أو تشهد استثمارات عامة مكثفة. وتراجع معدل البطالة في الربع الثالث ٢٠١٩/٢٠١٨ بصورة ملحوظة إلى ٨,١% من ١٠,٦% في ذات الربع من عام ٢٠١٧/٢٠١٨ (الشكل ١-١). إلا أن هذا الانخفاض في معدل البطالة صاحبه انكماش في معدل المشاركة من ٤٤,٣% في الربع الثالث ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٤١,٦% في الربع الثالث

٢٠١٨/٢٠١٩، الأمر الذي يشير إلى أن تراجع معدل البطالة لا يرجع بشكل أساسي إلى خلق فرص العمل، حيث إن الوظائف الجديدة التي تم خلقها هي مؤقتة في معظمها كما في قطاع التشييد والبناء.

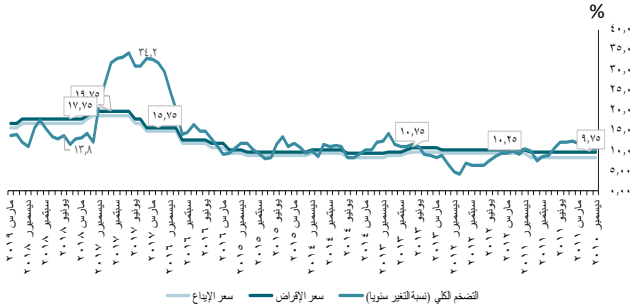
الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة



المصادر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وعلى الجانب النقدي، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي (CBC) في فبراير الماضي خفض سعري الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة، ومعدل العملية الرئيسية بنسبة ١٠٠ نقطة أساس إلى ١٥,٧٥% و ١٦,٧٥%، و ١٦,٢٥% على التوالي. كما تم تخفيض معدل الخصم بنسبة ١٠٠ نقطة أساس إلى ١٦,٢٥% (الشكل ٢-١). وأشار بيان لجنة السياسة النقدية إلى العديد من التحديات العالمية مثل التوترات التجارية والاضطرابات في الأسواق الناشئة وعدم استقرار أسعار النفط، وهي التحديات التي من المتوقع أن تؤثر على السوق المحلية، كما ذكر البنك المركزي أنه يراقب هذه التطورات لتحديد وسيلة التدخل المناسبة.

الشكل ٢-١: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية للسياسة النقدية

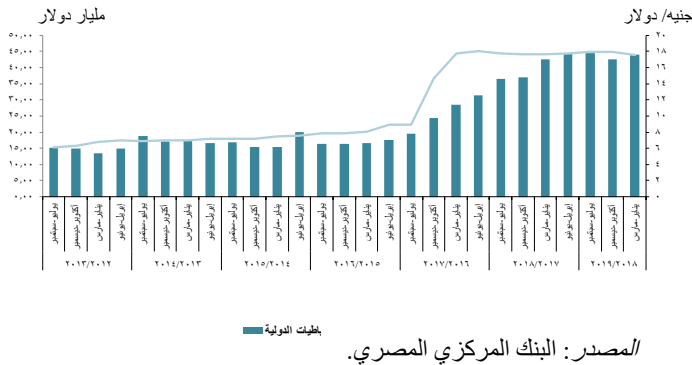


المصادر: البنك المركزي المصري؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

دولار. وجاء التغير في الميزان التجاري متواضعا، وحافظت عليه صادرات النفط بشكل أساسي. وعلى الرغم من كل هذه التغييرات، ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية بحوالي ١,٥ مليار دولار بنهاية الربع الثالث ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بالربع السابق.

ومن جهة أخرى، تم إصدار سندات بقيمة ٤ مليار دولار في فبراير، وبلغت طلبات الاكتتاب أكثر من خمسة أضعاف المعروف، وتم اجتذاب ما يقرب من ٢١,٥ مليار دولار. ويتكون الطرح من ثلاث فترات استحقاق مختلفة هي: ٠,٧٥ مليار دولار في سندات مدتها ٥ سنوات، و ١,٧٥ مليار دولار في سندات مدتها ١٠ سنوات، و ١,٥ مليار دولار في سندات مدتها ٣٠ عاما بعائدات ٦,٢، ٧,٦، و ٨,٧% على التوالي. كما ارتفع متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار قليلا من ١٧,٩ جنيها في الربع الثاني إلى ١٧,٦ جنيها في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

الشكل ٣-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/ دولار)



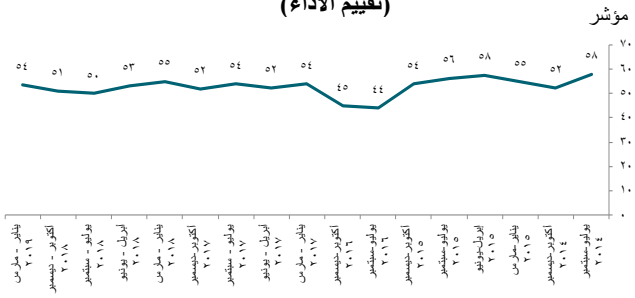
المصدر: البنك المركزي المصري.

وفيما يتعلق بأداء المالية العامة، فوفقا لبيانات الفترة من يوليو إلى فبراير ٢٠١٩/٢٠١٨ فقد تم تحقيق فائض أساسي بمقدار ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز أساسي وصل إلى -٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من العام الماضي. وبلغ إجمالي العجز في الموازنة ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من يوليو إلى فبراير، مقارنة بـ ٥,٨% خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويتضح من البيانات التفصيلية الخاصة بالفترة قيد الدراسة أن كلا من الإيرادات والنفقات قد شهد زيادة بنفس القيمة تقريبا مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. وبالنسبة للإيرادات، تمثلت أكبر زيادة في الإيرادات الضريبية، خاصة الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة تليها ضريبة الدخل ثم ضريبة الشركات. وعلى جانب المصروفات، فإن المكون الرئيسي الذي شهد انخفاضا في الفترة بين يوليو-فبراير ٢٠١٧/٢٠١٨ ويوليو-فبراير ٢٠١٩/٢٠١٨ هو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وذلك بانخفاض قدره ٩%. ولا تزال مدفوعات الفوائد هي أكبر مكون من مكونات الموازنة العامة للدولة بمعدل نمو بلغ نحو ١٧% خلال الفترة قيد الدراسة.

وعلى الجانب الخارجي، تدهور ميزان المدفوعات في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مسجلا عجز قدره ١,٧ مليار دولار أمريكي مقارنة بفائض بلغ ٦ مليار دولار أمريكي تقريبا في نفس الفترة من العام الماضي. وتحول صافي استثمارات الحافظة في مصر، المساهم الرئيسي في التغيرات في رصيد ميزان المدفوعات، من صافي تدفق داخلي بلغ ٨,١ مليار دولار في الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٧ إلى صافي تدفقات خارجية بلغت ٥,٩ مليار دولار في النصف الأول ٢٠١٨/٢٠١٩، نتيجة لانخفاض الاستثمارات في الأسواق الناشئة. وتم تعويض أثر تدفقات الحافظة الخارجية على ميزان المدفوعات بشكل أساسي عن طريق الأصول الأجنبية للبنوك، والتي تحولت من -٠,٦ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٥,٢ مليار دولار في النصف المقابل في ٢٠١٨/٢٠١٩، تليها زيادة في فائض الخدمات بنحو ٢ مليار

وأرجع البعض ذلك التفاؤل إلى تعديل الإطار التشريعي الخاص بهذه المشروعات من خلال إصدار قانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإلى ما يتوقعه أصحاب المشروعات من الحصول على حوافز ومزايا في إطار هذا القانون (الشكل ٢-٤).

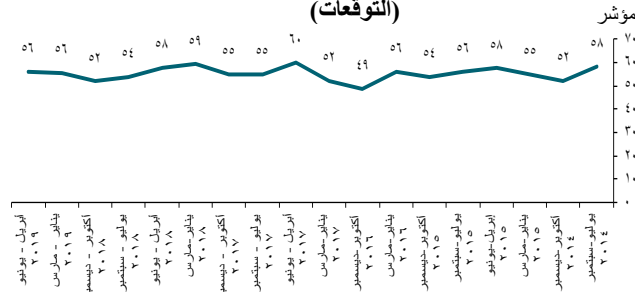
شكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال (تقييم الأداء)



المصدر: نتائج الاستبيان.

*البيانات الخاصة بالربعين (يناير - مارس، وإبريل - يونيو ٢٠١٦) غير متاحة.

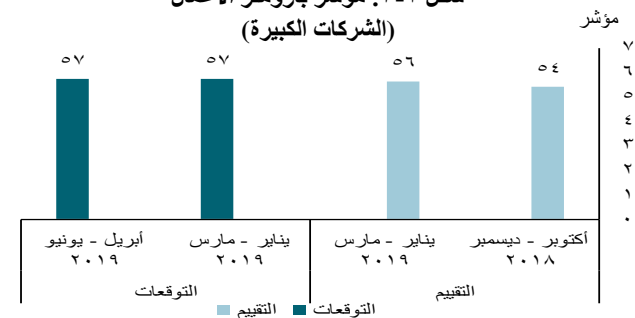
شكل ٢-٢: مؤشر بارومتر الأعمال (التوقعات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

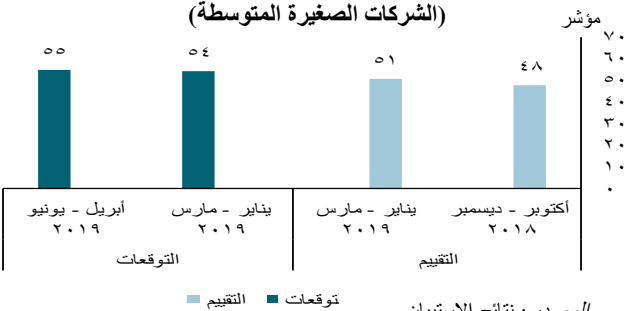
*البيانات الخاصة بالربعين (إبريل - يونيو، ويوليو - سبتمبر ٢٠١٦) غير متاحة.

شكل ٢-٣: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الكبيرة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٢-٤: مؤشر بارومتر الأعمال (الشركات الصغيرة المتوسطة)



المصدر: نتائج الاستبيان.

مؤشر بارومتر الأعمال

استمرار الارتفاع في مؤشر أداء الأعمال والتوقعات خلال الربع القادم

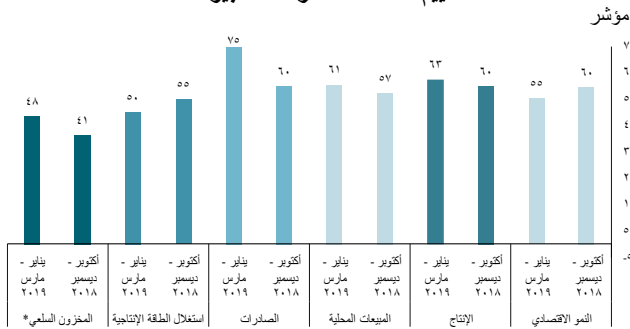
تشير نتائج الاستبيان إلى تحسن في الأداء الكلي لشركات العينة خلال الربع محل الدراسة يناير - مارس ٢٠١٩؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥٤ نقطة ويعد هذا الأداء أفضل من نظيره خلال الربع السابق بمقدار ثلاث نقاط، إلا أن هذا الارتفاع أقل من الأداء في الربع المناظر من العام المالي السابق (يناير - مارس ٢٠١٨) بمقدار نقطة واحدة، ويعكس ذلك تفاؤل مجتمع الأعمال وثقته في سياسات الإصلاح الاقتصادي (الشكل ٢-١). كما أظهرت نتائج الاستبيان توقعات إيجابية للشركات خلال الربع القادم أبريل - يونيو ٢٠١٩، إلا أن قيمة المؤشر ظلت عند ٥٦ نقطة وتعتبر هذه التوقعات مماثلة للربع السابق (الشكل ٢-٢).

وعلى مستوى أحجام الشركات، أظهرت نتائج الاستبيان خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠١٩) تحسناً في مؤشر أداء الشركات الكبيرة بمقدار نقطتين مقارنة بالربع السابق (أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٨)، كما شهد مؤشر التوقعات استمرار التحسن في الأداء خلال الربع (أبريل - يونيو ٢٠١٩) ليسجل ٥٦ نقطة وتعتبر هذه التوقعات مماثلة للربع السابق ويعكس ذلك قدرة الشركات الكبيرة على التكيف مع سياسات الإصلاح الاقتصادي وتفاؤلها بشأنه (الشكل ٢-٣).

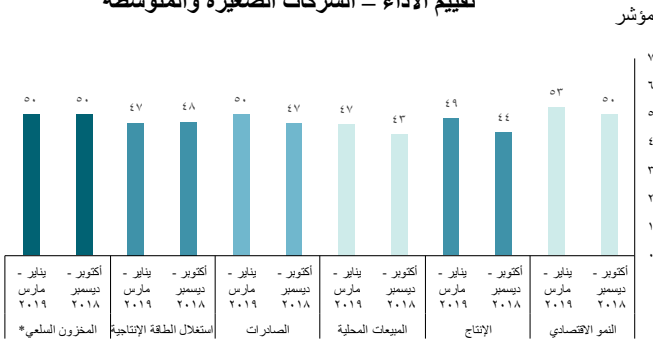
كما أظهرت نتائج الاستبيان فيما يتعلق بتقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة تحسناً طفيفاً في الأداء للربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠١٩) ليسجل ٥١ نقطة، إلا أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زال يعاني من ارتفاع تكاليف التمويل وارتفاع أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليف العمالة. مما يؤكد حاجة المشروعات لمزيد من المساندة حتى تتمكن من مواصلة نشاطها. كما أظهرت نتائج التوقعات للشركات الصغيرة والمتوسطة تفاؤلاً بشأن تحسن الأداء خلال الربع القادم (أبريل - يونيو ٢٠١٩)،

يتضمن رؤية جديدة للحكومة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة. ويتضح من النتائج تراجع أداء قطاع التشييد والبناء نتيجة الركود في حركة المبيعات وزيادة تكاليف مواد البناء وارتفاع أسعار الأراضي. كما أظهرت نتائج قطاع النقل أكبر التراجعات بالنسبة لباقي القطاعات نتيجة ارتفاع أسعار الصيانة وزيادة الرسوم على الطريق وفقا لأراء بعض أصحاب الشركات (الجدول م١).

شكل ٣-١: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الكبيرة



شكل ٣-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
تقييم الأداء - الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

تقييم الأداء السابق

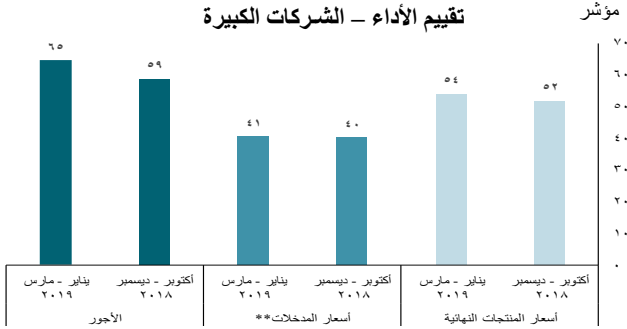
تحسن معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة وتراجع أغلبها بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى النشاط الاقتصادي، أفادت الشركات الكبيرة بآراء إيجابية خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس ٢٠١٩) لكل من الصادرات والمبيعات المحلية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الإنتاج وانخفاض المخزون السلعي، وانعكس ذلك إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، وإن كانت قيمة المؤشر أقل من مثيلتها خلال الربع السابق، وتتسق هذا الأراء مع الإحصائيات الرسمية والتي تشير إلى زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الشكل ٣-١).

وجاءت نتائج تقييم الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة في المجمل، حيث سجل معظم مؤشرات النشاط الاقتصادي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل من ٥٠ نقطة في الربع (يناير - مارس ٢٠١٩)، وأظهرت النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات تتعلق بالعملية الإنتاجية وتكاليف الإنتاج والتشغيل والقدرة على التسويق المحلي والدولي (الشكل ٣-٢).

وعلى المستوى القطاعي، سجل قطاع الاتصالات أفضل الأداء نتيجة لتوسع الدولة في إلزام كافة الجهات الحكومية بتمكين المتعاملين مع الجهات الحكومية من السداد الإلكتروني للمدفوعات، وهو ما أدى إلى زيادة حجم أعمال شركات القطاع في السوق. كما يوجد توجه لبعض الشركات إلى الأسواق الإقليمية وتحديدا الإفريقي. وأظهرت النتائج تحسنا في قطاع الصناعات التحويلية مدفوعا بارتفاع صادرات بعض شركات العينة أدى إلى ارتفاع مؤشر الصادرات لديها. كما أظهرت النتائج تحسنا في أداء قطاع الخدمات المالية نتيجة بدء المرحلة الأولى للطروحات الحكومية في البورصة المصرية ما أدى إلى تحسن أداء البورصة المصرية خلال الربع محل الدراسة. وأظهرت النتائج تراجعا طفيفا في قطاع السياحة نتيجة لزيادة الأعباء على شركات القطاع ومنها فرض ٢,٥ ضريبة تكافل الاجتماعي كما أشار أحد أصحاب الشركات السياحية، على الرغم من وجود برنامج إصلاح هيكلي لتطوير قطاع السياحة

ارتفاع أسعار المدخلات وأسعار المنتجات النهائية وزيادة مستوى الأجور

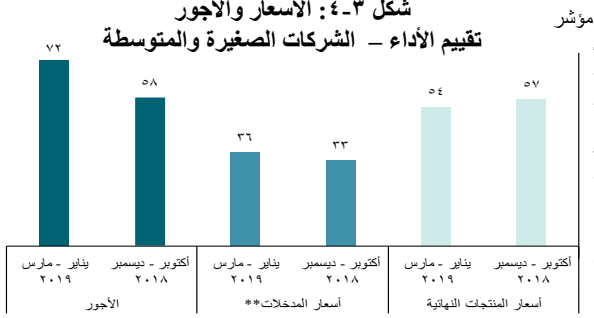
شكل ٣-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



أظهرت نتائج تقييم الأداء للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات خلال الربع محل الدراسة ولكن بوتيرة أقل من الربع السابق، وانعكس ذلك على استمرار ارتفاع مؤشر المنتجات النهائية، وشهد مؤشر الأجور ارتفاعا ملحوظا خلال الربع المذكور لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ويمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة السنوية والتي تتم عادة في بداية شهر يناير من كل عام (الشكلان ٣-٣ و ٤-٣).

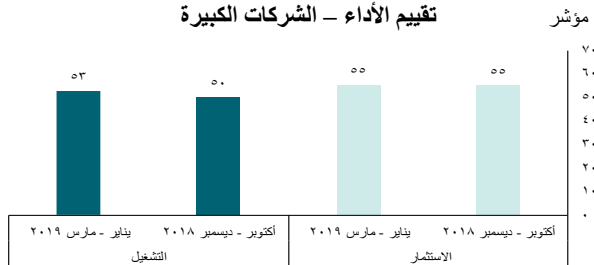
تحسن مؤشري الاستثمار والتشغيل للشركات الكبيرة وثباته للشركات الصغيرة والمتوسطة

شكل ٤-٣: الأسعار والأجور
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة

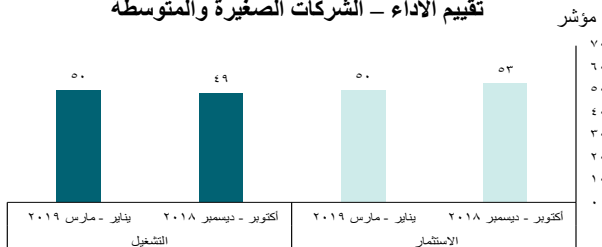


أظهرت النتائج استمرار تحسن مستوى كل من مؤشري الاستثمار والتشغيل خلال الربع محل الدراسة للشركات الكبيرة وهو ما يمكن إرجاعه لثقة مجتمع الأعمال في الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، وارتبطت الزيادة في الاستثمار بارتفاع التشغيل ليتجاوزا ٥٠ نقطة خلال الربع قيد النظر. كما أظهرت النتائج ثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة عند ٥٠ نقطة وإن كانت قيمة مؤشر الاستثمار أقل من نظيرتها مقارنة بالربع السابق (الشكلان ٥-٣ و ٦-٣).

شكل ٥-٣: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الكبيرة



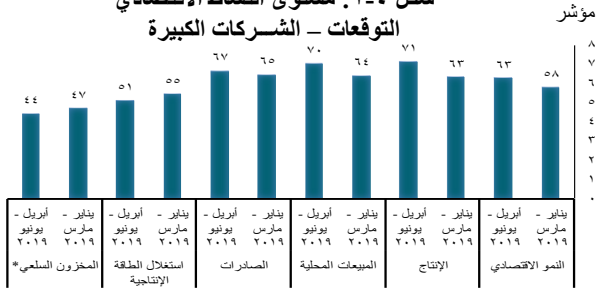
شكل ٦-٣: الاستثمار والتشغيل
تقييم الأداء – الشركات الصغيرة والمتوسطة



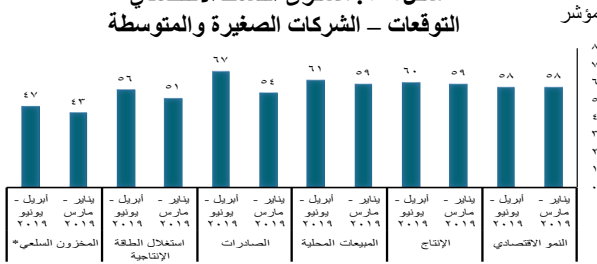
المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

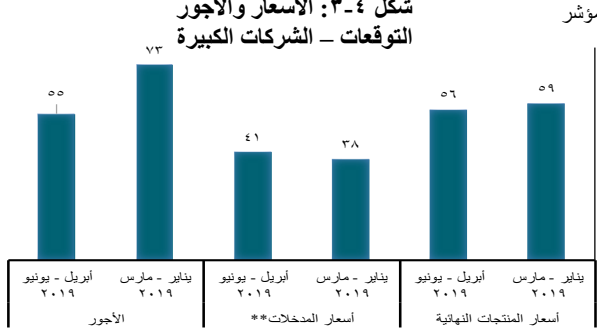
شكل ٤-١: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات – الشركات الكبيرة



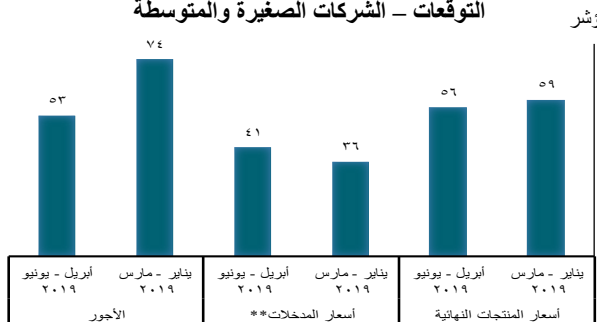
شكل ٤-٢: مستوى النشاط الاقتصادي
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



شكل ٤-٣: الأسعار والأجور
التوقعات – الشركات الكبيرة



شكل ٤-٤: الأسعار والأجور
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات

جاءت توقعات الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة بالنسبة للربع القادم (أبريل – يونيو ٢٠١٩) إيجابية لكافة مؤشرات النشاط الاقتصادي حيث زادت جميعها عن ٥٠ نقطة، ويتسق ذلك مع التوقعات حيال النمو الاقتصادي حيث تستهدف الحكومة معدل نمو ٥,٨% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وفقا لبيانات وزارة التخطيط، (الشكل ٤-١).

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (م٢)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام، حيث أدلت الشركات في قطاع الاتصالات بالتوقعات الأكثر تفاؤلا لقطاع الاتصالات نتيجة مشروع ميكنة الخدمات الحكومية كجزء من استراتيجية التحول للاقتصاد الرقمي، ويليه قطاع الصناعات التحويلية، ثم قطاع السياحة نظرا لجهود الحكومة للترويج للقطاع خارج مصر. وأظهرت النتائج توقعات بتحسين أداء كل من قطاع الخدمات المالية لترقب الشركات طرح المرحلة الثانية من الطروحات الحكومية في البورصة المصرية، وتفاؤل قطاع النقل للاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتي تحقق أقصى استفادة من سيارات نقل البضائع بين المحافظات وبالتالي توفر مصروفات النولون. وسجل قطاع التشييد والبناء تفاءلا أقل مقارنة بباقي القطاعات نظرا للركود الذي يشهده القطاع منذ فترة طويلة.

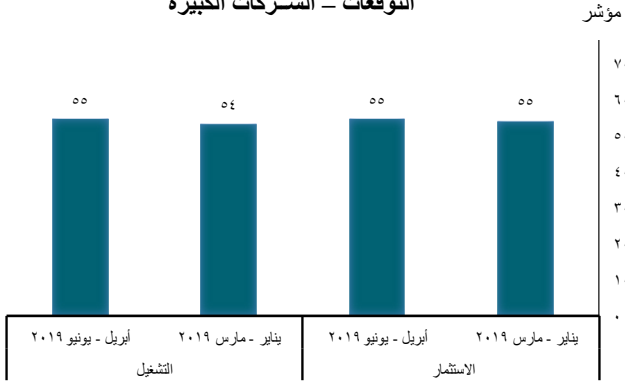
توقعات ارتفاع أسعار المنتجات النهائية والمدخلات والأجور

تتشابه توقعات الشركات الكبيرة مع الصغيرة والمتوسطة للربع القادم أبريل – يونيو ٢٠١٩ باستمرار ارتفاع أسعار المدخلات نتيجة لتوقعات مجتمع الأعمال برفع الدعم عن الطاقة خلال الربع القادم وهوما ينعكس على ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، كما تتوقع كافة الشركات ارتفاع مؤشر الأجور خلال الربع القادم ولكن بصورة أقل من الربع السابق (الشكلان ٤-٣، ٤-٤).

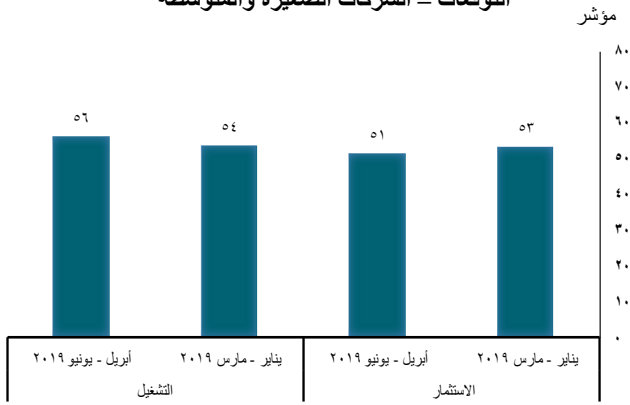
توقعات بتحسين الاستثمار والتشغيل

جاءت توقعات غالبية الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة إيجابية فيما يتعلق بمستويات الاستثمار خلال الربع أبريل-يونيو ٢٠١٩، كما سجل مؤشر التشغيل للشركات الكبيرة الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بمقدار نقطة واحدة للشركات الكبيرة ونقطتين بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالربع السابق. (الشكلان ٥-٤ و ٦-٤).

شكل ٤-٥: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الكبيرة



شكل ٤-٦: الاستثمار والتشغيل
التوقعات – الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.

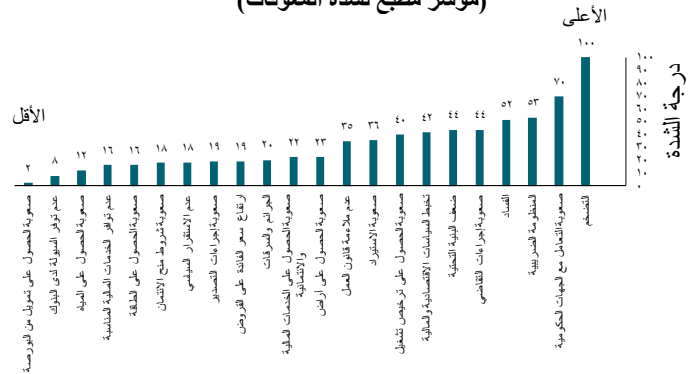
توقعات السياسات

توقعات بتحسين منظومة الطاقة وحجم الصادرات وسياسات الاستثمار والتسهيلات الائتمانية وفقا للشكل ٦، يشير مؤشر توقعات السياسات إلى أن غالبية الشركات تتوقع تحسنا في منظومة الطاقة نتيجة لجهود الحكومة في تنويع مصادر الطاقة وتأمين استدامتها وزيادة حجم الصادرات وتحسين سياسات الاستثمار ويُعزى ذلك لتطوير منظومة التأسيس الإلكتروني الجديدة واللائحة التنفيذية الجديدة للمناطق الحرة لتوفير بيئة أعمال مواتية بصورة أكبر لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتوقع مجتمع الأعمال تسهيل بعض الإجراءات الائتمانية التي تعيق أداء الأعمال في مصر.

المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

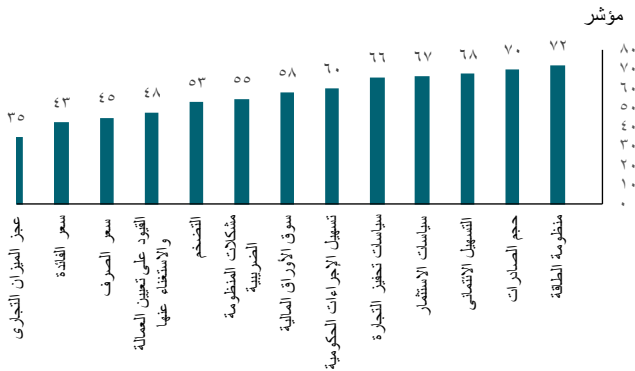
أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، والمنظومة الضريبية، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، والفساد يوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة. وتتمثل هذه المعوقات في ارتفاع معدل التضخم وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، وزيادة الضرائب والفساد. ويأتي هذا الترتيب للمعوقات مشابها لنظيره في المسح السابق مما يشير إلى عدم إحراز تقدم ملموس نحو إزالة هذه المعوقات. وجدير بالذكر أن الحصول على التمويل من سوق الأوراق المالية كان أقل المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال.

شكل ٥: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

شكل ٦: توقعات السياسات



المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول م 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2019)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية						
	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى				
النمو الاقتصادي	51	13	68	18	29	7	57	20	27	45	27	47	50	25	75	0	57	44	39	17	60	
النشاط الاقتصادي	53	20	50	30	29	14	45	30	30	40	18	46	36	38	25	38	50	44	39	17	60	
الإنتاج	53	22	48	30	14	53	33	20	40	18	43	36	36	25	38	50	50	44	39	17	60	
المبيعات المحلية	62	19	31	50	0	0	0	100	0	0	0	50	-	0	100	0	100	-	-	-	-	
الصادرات	54	25	62	13	43	21	58	40	40	20	27	43	53	25	50	50	50	50	0	33	33	
المخزون	48	15	76	8	7	7	48	10	80	10	0	50	39	13	88	0	47	0	100	0	50	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	54	7	73	20	14	36	63	30	70	30	27	59	56	13	88	0	47	0	100	0	50	
الأسعار	35	5	47	48	14	36	37	43	57	43	20	36	44	17	83	0	55	-	-	-	-	
أسعار المنتجات النهائية	72	0	38	62	0	86	88	0	60	40	73	63	79	0	50	50	67	33	67	0	60	
أسعار المدخلات الوسيطة	50	5	88	7	21	79	56	0	100	0	0	50	48	0	75	25	57	6	89	6	50	
مستوى الأجور	50	12	77	12	21	79	56	0	100	0	0	50	45	25	25	50	60	6	89	6	50	
المخلفات الأساسية																						
الاستثمار	50	5	88	7	21	79	56	0	100	0	0	50	48	0	75	25	57	6	89	6	50	
التشغيل	50	12	77	12	21	79	56	0	100	0	0	50	45	25	25	50	60	6	89	6	50	

جدول م 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2019)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية					
	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى	مؤشر ²	نسبة مئوية	أعلى			
النمو الاقتصادي	56	5	68	27	43	57	64	30	60	10	27	56	56	25	63	70	39	56	6	61	
النشاط الاقتصادي	67	7	40	53	21	36	58	50	30	20	18	62	53	38	63	73	39	28	33	52	
الإنتاج	68	8	35	57	29	29	56	60	20	18	18	67	53	38	63	73	39	28	33	52	
المبيعات المحلية	68	6	38	56	0	0	0	100	0	0	0	50	-	0	100	0	100	-	-	-	-
الصادرات	51	17	68	15	21	36	42	60	20	20	36	33	41	63	38	38	38	22	67	11	47
المخزون	55	0	81	19	36	64	61	10	90	10	27	53	58	75	25	57	0	100	0	50	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	56	0	78	22	36	64	61	30	70	30	45	59	65	100	0	50	0	100	0	50	
الأسعار	43	2	73	25	7	50	38	57	43	60	40	30	29	67	33	40	0	-	-	-	
أسعار المنتجات النهائية	54	0	86	14	0	100	50	30	70	30	9	59	52	63	38	62	0	100	0	50	
أسعار المدخلات الوسيطة	51	2	92	7	7	93	52	0	100	0	18	50	55	75	25	57	6	94	0	51	
مستوى الأجور	55	2	80	19	21	79	56	40	60	36	36	63	61	63	38	62	6	94	0	51	
المخلفات الأساسية																					
الاستثمار	51	2	92	7	7	93	52	0	100	0	18	50	55	75	25	57	6	94	0	51	
التشغيل	55	2	80	19	21	79	56	40	60	36	36	63	61	63	38	62	6	94	0	51	

¹ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

² مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها) (يناير - فبراير - مارس 2019)

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر ²	النسبة المئوية	مؤشر ²	النسبة المئوية	مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	25	58	17	53	23	73
النشاط الاقتصادي	26	43	30	49	45	45
الإنتاج	26	38	35	47	41	50
المبيعات المحلية	30	40	30	50	70	20
الصادرات	26	48	26	50	20	65
المخزون	6	78	16	47	5	91
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	20	74	6	54	23	68
الأسعار	46	47	7	37	35	60
أسعار المنتجات النهائية	62	38	0	72	45	55
أسعار المدخلات الوسيطة	11	79	10	50	18	82
مستوى الأجور	6	89	5	50	18	73
المدخلات الأساسية	11	79	10	50	18	82
الاستثمار	6	89	5	50	18	73
التشغيل	6	89	5	50	18	73

¹ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
² مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.

جدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها) (أبريل - مايو - يونيو 2019)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة		
	النسبة المئوية	مؤشر ²	النسبة المئوية	مؤشر ²	النسبة المئوية	مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي	31	62	7	58	41	59
النشاط الاقتصادي	43	42	14	60	64	27
الإنتاج	46	38	15	61	64	23
المبيعات المحلية	55	36	9	67	56	33
الصادرات	28	55	17	47	24	71
المخزون	21	79	0	56	5	95
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	21	79	0	56	5	95
الأسعار	21	79	0	56	23	77
أسعار المنتجات النهائية	32	66	1	41	35	60
أسعار المدخلات الوسيطة	11	89	0	53	18	82
مستوى الأجور	6	93	1	51	18	82
المدخلات الأساسية	6	93	1	51	18	82
الاستثمار	6	93	1	51	18	82
التشغيل	22	77	1	56	18	82